صالح: حكومة الدبيبة انتهت.. ونضع خريطة جديدة لانتخابات ليبيا

«وكالات»: أعلن رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، أمس الإثنين، انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة التي «لم يعد لها شرعية»، مشيرا إلى ضرورة تشكيل حكومة جديدة.

وتحدث صالح خلال جلسة للبرلمان عن وضع خريطة طريق جديدة للانتخابات، فيما أعلنت المفوضية العليا للانتخابات عن الحاجة إلى فترة من 6 إلى 8 أشهر من أجل استكمال العملية الانتخابية.

جاء ذلك في بيان تلاه صالح خلال جلسة البرلمان، بعد أكثر من 3 أسابيع من الموعد المقرر لإجراء الانتخابات الرئاسية، التي فشلت السلطات الليبية في عقدها، 24 ديسمبر الماضي.

ومن جهة أخرى، دعا صالح النائب العام الصديق الصور إلى التحقيق فيما أنفقته الحكومة، خصوصا في بندي التنمية والطوارئ، مشيرا إلى «مخالفات وإساءة استعمال للسلطة بإصدار تكليف النواب وغير النواب في مناصب قيادية، بالمخالفة للقوانين واللوائح».

وطالب رئيس البرلمان كلا من النائب العام ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير بـ«تحمل مسؤولياتهما»، ومراعاة عدم الإنفاق من الميزانية إلا وفقا لما تقرره اللجنة المالية ومجلس النواب.

ورد صالح على «الاتهامات بتفصيل المادة (12) لقانون انتخاب رئيس الدولة» لصالحه، قائلا إن هذا الحديث «محض تضليل وافتراء، باعتبار أن تزامن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سينتج برلمانا جديدا».

وأشار إلى أن «المادة 12 من قانون انتخاب الرئيس تتيح الترشح للكفاءات الليبية التي تتولى مناصب عليا، كرؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين للهيئات والشركات داخل ليبيا وخارجها، من دون خسارة مناصبهم»، لافتا إلى أن «تقديم 100 شخص أوراق ترشحهم للرئاسة دليل على حيادية نص المادة وضرورتها».

وشدد صالح على أن «هذه الاتهامات كان هدفها تشويه المسار الانتخابي وإفشاله، حيث طرحت الانتقادات أيضا لقوانين الانتخابات من دون إيضاح أوجه القصور فيها».

وقال إن «خارطة طريق جديدة توضع لإنجاز مراحل العملية الانتخابية، بالتنسيق مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجلس الأعلى القضاء ووزارة الداخلية والأجهزة الأمنية»، مطالبا في هذا السياق رئيس المفوضية عماد السايح بطرح موعد نهائي لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتحدد المعوقات وكيفية إزالتها.

ودعا صالح إلى «إحالة جميع الأوراق المزورة، التي تحدثت عنها المفوضية في عدد من ملفات المرشحين الرئاسيين، إلى النائب العام للتحقيق في الأمر».

كما طرح رئيس مجلس النواب مبادرة لتشكيل لجنة لصياغة الدستور من 30 مثقفا وكاتبا ومفكرا وأكاديميا مختصا بالقانون الدستوري، يمثلون أقاليم ليبيا الثلاثة، منبها إلى أن مسودة الدستور المطروحة سابقا «لم تعد مقبولة من الليبيين».

وأضاف أن «اللجنة ستساندها خبرات عربية ودولية لصياغة دستور توافقي حديث يلبي رغبات الليبيين كافة، وقادر على تأسيس دولة ديمقراطية، على ألا تزيد مدة عملها على شهر منذ مباشرة مهامها»، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن «المسار الدستوري لن يؤثر على إجراء العملية الانتخابية، وفق الجدول الزمني الذي سيجري التوافق عليه».

وخلال الجلسة ذاتها، تحدث رئيس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا عماد السايح عن الحاجة إلى فترة من 6 إلى 8 أشهر من أجل التمكن من استكمال العملية الانتخابية، مردفا أن «العوائق التي واجهت الانتخابات تتلخص في الأحكام الصادرة عن لجان الطعون، فيما يخص ملفات مرشحي الرئاسة»، مضيفا أن هذه الأحكام «لم تتسق مع نصوص قانون انتخاب الرئيس رقم 1 لسنة 2021 فيما يتعلق بشروط الترشح».

وأضاف السايح: «كل من استبعدوا لوجود تزوير واضح أو سوابق جنائية أو أحكام نهائية عادوا إلى الترشح، الأمر الذي يعد خللا جسيما في تطبيق نصوص القانون»، متابعا: «إجمالي الطعون المقدمة هي 154، كان يفترض أن المحكمة تعلم المفوضية بأحكامها فيها خلال 72 ساعة، لكن ما علمنا به 20 حكما فقط من 109 أحكام في المرحلة الابتدائية، و30 حكما من 45 حكما في الاستئناف فقط».

وأردف المسؤول الليبي: «من خلال هذه المعطيات، المفوضية لم تستطع الاستمرار في العملية وإعلان القائمة النهائية، ونتوقع أن هذا سيحدث في قائمة المترشحين للنواب لأن الآلية واحدة والخلل في القوانين واحد، لذلك يجب إعادة النظر في آلية الطعون، ونقترح أن يصدر قانون خاص بالطعون الانتخابية تصدره لجنة من قانونيين وأساتذة قانون دستوري».

ومن جهة أخرى، أشار السايح إلى تعرض المفوضية لتهديدات من مجموعات مسلحة قالت إنها ستوقف العملية الانتخابية في حال أعلنت القائمة النهائية لمرشحي الرئاسة، مردفا أن وزارة الداخلية تواجه نفس المتاعب الأمنية التي لا تمكنها من تأمين وحماية الانتخابات.

ورد صالح على هذه النقاط، داعيا السايح إلى إحالة ملاحظاته للنائب العام والإعلان عن الكيانات التي تسببت فيما حدث، والإفصاح عن حالات التزوير في ملفات الترشح، مشيرا إلى أن حديثه «برأ ساحة البرلمان من اتهامه بعرقلة العملية»، وتمنى أن يكون الأجل الذي طرحه للانتخابات «حتمي ونهائي».

وأجاب السايح بأنه أحال 12 ملفا لمرشحين رئاسيين مزورين إلى النائب العام، و«ستعيد المفوضية تدقيق الملفات كلها إذ أن الوقت السابق لم يكن كافيا لذلك»، داعيا إلى إعادة النظر في بعض التشريعات الخاصة بالانتخابات.

رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح

اتفاق مصري جزائري على منع التدخلات في ليبيا

جانب من الاجتماع

«وكالات»: اتفقت مصر والجزائر على ضرورة وقف أي تدخلات أجنبية في شؤون ليبيا وخروج كافة المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية خلال محادثات عقدت في القاهرة اليوم الأحد، بين وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونظيره الجزائري رمطان لعمامرة.

وأكد الوزير المصري أهمية العمل على دعم حل ليبي-ليبي للخروج من الأزمة الحالية كما تم التأكيد على ضرورة وقف أي تدخلات أجنبية في شؤون ليبيا وأهمية خروج كافة القوات الأجنبية، وكذلك المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية، بما يحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق إلى الأمن والاستقرار والرخاء.

بدوره، صرح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية، أن الوزيرين أعربا خلال اللقاء عن اعتزازهما بالمستوى المتميز للعلاقات الثنائية بين مصر والجزائر، كما أكدا على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق الثنائي المستمر في مختلف المجالات، مع العمل على تعزيز أوجه العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين خلال الفترة المقبلة، بما يُلبي تطلعات الشعبين الشقيقين ويعكس الأواصر التاريخية التي تجمعهما، فضلاً عن التأكيد على أهمية الإعداد الجيد لعقد الدورة المقبلة للجنة العليا المشتركة بين البلدين.

وأضاف أن اللقاء تطرق إلى عدد من قضايا المنطقة والمسائل التي تهم الجانبين، و تطورات الأوضاع في كل من السودان ومالي ومنطقة الساحل والصحراء. وقال حافظ إنه تم التباحث حول موضوعات حفظ السلام، حيث أكد الوزيران على ضرورة تكثيف التنسيق في إطار العمل الأفريقي المشترك بما يعزز من جهود تحقيق السلم والأمن والرخاء في القارة الأفريقية، لا سيّما في ظل التحديات الأمنية المختلفة التي تفرضها المستجدات المتلاحقة في المنطقة.

كما جرى التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق لدفع جهود العمل العربي المشترك، في إطار جامعة الدول العربية. واتفق الوزيران على مواصلة التشاور والتنسيق الوثيق حول مجمل ملفات المنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

السودان: دعوة لاحتجاجات جديدة للمطالبة بمدنية الدولة

«وكالات»: دعت لجان المقاومة وقوى سياسية في السودان لاحتجاجات جديدة، أمس الاثنين، أطلقت عليها اسم «مليونيات السابع عشر من يناير»، للمطالبة بدولة مدنية خالصة في الخرطوم ومدن أخرى.

في الأثناء، كشفت البعثة الأممية في السودان عن استمرار مشاوراتها مع مختلف الأطراف حيث التقى رئيسها فولكر بيريتس خلال الأيام الماضية بممثلين عن الحزب الشيوعي والمؤتمر السوداني علاوة على قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات نسوية، وفقا لمراسلنا.

وكانت قوى الحرية والتغيير طلبت من المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، فولكر بيرتس، «توسيع قاعدة مبادرة الحوار» التي أطلقها مؤخرا، عبر إنشاء آلية تشمل فاعلين دوليين من دول الترويكا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

وقال عضو المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، وجدي صالح، إنهم «لن يتفاوضوا مع المجلس العسكري الحالي، لكنهم سيكونون منفتحين بشأن التحاور مع القوى السياسية الأخرى، بشرط أن يؤدي الحوار إلى إنهاء حالة الانقلاب الحالية، ويقود إلى عملية انتقالية شاملة تفضي في نهاية الأمر إلى إقامة انتخابات حرة ونزيهة».

وفي ذات السياق؛ قالت عضوة المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير، سلمى نور، لموقع «سكاي نيوز عربية»، إنه «لن تكون هناك أية قيمة للمبادرة، دون تهيئة الأجواء المناسبة للحوار، وإنهاء حالة الطوارئ وكافة الإجراءات التي اتخذها الجيش في 25 أكتوبر، ووقف الانتهاكات ضد المحتجين والسياسيين».

وفي حين أكد بيريتس أن مهمة المبادرة الأممية «تتمثل فقط في تسهيل لقاء الأطراف السودانية والجلوس حول طاولة واحدة للتفاوض، وليس لديها أي نقاط لطرحها أو فرضها على الأطراف»؛ فإن قوى الحرية والتغيير أكدت ضرورة «وضع إطار عملي وزمني واضح».

وحتى الآن تباينت المواقف من المبادرة بشكل كبير؛ ففي حين رحبت بها بعض القوى السياسية، أعلنت قوى أخرى، من بينها تجمع المهنيين وأحزاب وكيانات فاعلة تقود الاحتجاجات الحالية، رفضها المبدئي لها.

ومنذ أكثر من شهرين يعيش السودان أزمة سياسية وأمنية خانقة، وحالة من الشلل الاقتصادي والخدمي، بسبب موجة الاحتجاجات المتواصلة التي أججتها إجراءات الخامس والعشرين من أكتوبر، والتي ووجهت بإدانات دولية واسعة أيضا، ودفعت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات التمويل الدولية، لتجميد مساعداتها للبلاد.

احتجاجات حاشدة في السودان تطالب بحكم مدني - أرشيفية

الرئاسة اللبنانية تنفي إعطاء الإذن بمداهمة عدد من المصارف

ميقاتي: لا نتدخل في القضاء وأدعو لإظهار الحقيقة بانفجار ميناء بيروت

نجيب ميقاتي

«وكالات»: أكد المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي أن موقفه المعلن والثابت، هو أنه لا يتدخل في عمل القضاء ويدعو إلى إحقاق الحق في هذا الملف، وإظهار الحقيقة التي ينشدها الجميع في التحقيقات بقضية انفجار ميناء بيروت البحري.

جاء ذلك في بيان صباح أمس الاثنين نفى فيه المكتب الإعلامي لميقاتي ما ورد في إحدى الصحف اللبنانية الصادرة اليوم، حول قيام ميقاتي بالطلب سرا من بعض الجهات التنسيق مع أهالي ضحايا ميناء انفجار بيروت البحري، لتقديم دعاوى جديدة ضد قاضي التحقيق في القضية طارق البيطار بسبب التمييز.

وأوضح المكتب الإعلامي لميقاتي أن هذا الخبر عار من الصحة جملة وتفصيلا، ويندرج في إطار ما وصفه المكتب بالحملة التي تقودها الصحيفة – «الأخبار» اللبنانية – منذ فترة على رئيس الحكومة.

من جهة أخرى نفى مكتب الإعلام برئاسة الجمهورية اللبنانية قيام الرئيس ميشال عون بإعطاء الإذن لمداهمة عدد من المصارف على خلفية تحقيقات تجرى في دعاوى قضائية مصرفية.

وأشار المكتب – في بيان مساء أمس الأول الاحد – إلى أن هذا الخبر الذي أذاعته إحدى القنوات الفضائية مختلق ولا أساس له من الصحة، مؤكدا أن الاجتماع الذي عقده الرئيس ميشال عون مع المدعي العام القاضي غسان عويدات كان بهدف الاطلاع على ملابسات ما حصل في بعض المصارف.

كما نفى مكتب الإعلام ما ذكره أحد الإعلاميين عن لقاء عقد في القصر الجمهوري في بعبدا بعد القرار الذي صدر عن « حزب الله » و«حركة امل » بالعودة الى حضور جلسات مجلس الوزراء.

«النواب الأردني» يجمد لعامين عضوية نائب تورط في مشاجرة

«وكالات»: صوّت مجلس النواب الأردني، أمس الإثنين، على تجميد عضوية النائب حسن الرياطي لمدة عامين؛ لأنه كان طرفا في مشاجرة بالأيدي شهدتها قاعة المجلس، الشهر الماضي.

جاء ذلك خلال جلسة للمجلس (الغرفة الأولى للبرلمان)، تحولت خلال فترة التصويت ومناقشة قرار اللجنة القانونية إلى «سرية»، عندما طلب الرئيس عبد الكريم الدغمي من وسائل الإعلام مغادرة القاعة

وعقب ذلك بنحو نصف ساعة، أعلن تلفزيون «المملكة» (حكومي)، أن المجلس جمّد عضوية النائب الرياطي (إسلامي)، لمدة عامين، مع تبرئة باقي أطراف المشاجرة.ولم تفلح الوساطات السابقة في حل القضية؛ ما أدى إلى تحويلها إلى اللجنة القانونية للتحقيق في مجرياتها.

مبعوث الاتحاد الافريقي يؤكد أهمية الحوار بين مختلف الأطراف السودانية

«وكالات»: أكد مفوض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي مبعوث الاتحاد أديوي بانكولي أهمية الاستمرار في الحوار بين مختلف الأطراف السودانية للتوصل لأرضية مشتركة تجعل من حل الأزمة أمرا ممكنا.

جاء ذلك خلال لقاء عضو مجلس السيادة السوداني مالك عقار مع مبعوث الاتحاد الإفريقي، أمس الأول الأحد، بحضور عضو مجلس السيادة الطاهر حجر، حيث تطرق اللقاء للأوضاع السياسية بالسودان، والجهود المبذولة لتجاوز التطورات الراهنة.

وأوضح مبعوث الاتحاد الافريقي، في تصريح صحفي، أن اللقاء يأتي في إطار مساعي الاتحاد للجلوس والاستماع لأصحاب المصلحة بشأن الوضع الراهن في السودان.

وأشار إلى اللقاءات التي أجراها مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي بالسودان الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، وعدد من المسؤولين بالدولة، والتي تهدف لدعم الحوار والمصالحة والسلام في السودان، لافتا إلى أن رسالة الاتحاد الإفريقي هي تعزيز السلام ودعم الحوار والمصالحة.